مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية في الجزائر
دراسة تحليلية لصندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000ـ2017
Petroleum levy in Algeria The effectiveness use of Analytic study of Adjust fund recourses 2000-2017

د. عادل بوطلالة
adel.boutelala@univ-constantine2.dz
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2

تاريخ الإرسال: 11ـ09ـ2019 تاريخ القبول: 19ـ02ـ2020

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور صندوق ضبط الموارد في استخدام حصيلة الجباية البترولية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى الاعتماد المفرط للجزائر على صندوق ضبط الموارد في تسديد الديون وتغطية عجز الميزانية وتحقيق التوازن المالي وهو ما ترتب عليه نضوب موارد الصندوق.

الكلمات المفتاحية: صندوق ضبط الموارد؛ الجباية البترولية؛ الميزانية العامة؛ الدين العام.

ABSTRACT:

This study aims to show the role of the fund adjust resources to use petroleum levy in Algeria. The study reached that Algeria focus on the excessive adopting on the fund adjust resources to pay debts and cover the public budget deficit and

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

realizing the financial balance that is say the depletion of the fund revenues.

Keywords: Adjust fund recourses; petroleum levy; public budget; public debt

1. المقدمـــة:

شهدت أسعار البترول ارتفاعات قياسية بداية سنوات الألفينات مما ساهم في تحقيق الدول المصدرة للبترول مداخيل وفوائض مالية كبيرة، ومن أجل استغلال هذه الأخيرة قامت الكثير من الدول بإنشاء صناديق الثروة السيادية والتي تعتبر آلية تمويل جديدة لاقتصاديات هذه الدول لتحميها من الصدمات الخارجية الناتجة عن الانخفاض في أسعار البترول بالإضافة إلى أسباب وأهداف أخرى تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، وعلى اعتبار أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على تصدير البترول، حيث تشكل الجباية البترولية نسبة كبيرة من إيراداتها فقد قامت في هذا الصدد واستنادا إلى تجارب بعض دول العالم بإنشاء صندوق سيادي خاص بها سمي صندوق ضبط الموارد سنة 2000 وذلك بهدف امتصاص فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لسعر البترول عن ذلك المحدد ضمن قانون المالية، ثم استغلالها في خفض الدين العام وتغطية العجز في الموازنة العامة وهذا ما يحقق هدف الدولة الذي يكمن في ضمان حق الأجيال القادمة من العوائد النفطية.

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى فعالية توظيف حصيلة الجبائية البترولية في الجزائر؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو دور صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العام في الجزائر؟
- ما هو دور صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر؟

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

– ما هو دور صندوق ضبط الموارد في ضمان حق الأجيال القادمة من الثروة البترولية؟

فرضيات الدراسة:

– ساهم صندوق ضبط الموارد بشكل كبير في تسديد الدين العام في الجزائر؛

– هناك مساهمة كبيرة لصندوق ضبط الموارد في تغطية العجز في الميزانية العامة في الجزائر؛

– إنشاء صندوق ضبط الموارد سمح بضمان حق الأجيال القادمة من الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية في فترة ارتفاع أسعار البترول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على مصير الفوائض المالية الكبيرة المحققة في الجزائر خلال فترة ارتفاع أسعار البترول، ومحاولة معرفة كيفية تسيير هذه الحصيلة الجبائية الكبيرة ودور صندوق ضبط الموارد في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

منهجية البحث:

لإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال عرض بعض المعلومات المشتقة من مختلف المراجع لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل وتفسير بعض المعطيات المتعلقة بموضوع البحث، ولمعالجة حيثيات الموضوع تم تقسيمه إلى أربعة محاور:

المحور الأول: الجباية البترولية؛

المحور الثاني: صندوق ضبط الموارد؛

المحور الثالث: دراسة تحليلية لصندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000–2017؛

المحور الرابع: تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

2.الجباية لبترولية:

تختلف مساهمة أنواع الجباية سواء كانت عادية أو بترولية في تمويل الميزانية العامة من دولة إلى أخرى ففي حين نجد أن الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على الجباية العادية، نجد الدول النامية والتي تتمتع بالثروات النفطية تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانياتها.

1.2 تعريف وأنواع الجباية البترولية

هناك عدة تعاريف للجباية البترولية نذكر منها:

- الجباية البترولية هي الضرائب التي تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في العملية الإنتاجية.[1]
- وتعرف أيضا على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل.[2]
- كما تعرف بموجب القانون الجزائري على أنها مجموعة الضرائب والرسوم المطبقة على الأنشطة البترولية والتي تفرض على المؤسسات أو الشركات المسؤولة عن الأنشطة التالية:

– التنقيب، البحث واستغلال المحروقات؛

– خط أنابيب نقل المحروقات؛

[1]– مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001–2014، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، 2015/2014، ص13.

[2]– كريم هندي، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص12.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

– تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وفصل الغازات النفطية المستخرجة من الحقول.[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن اعتبار الجباية البترولية على أنها ضرائب تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من الدولة لاستغلال باطن الأرض الذي هو ملك للدولة وتحدد على أساس نسبة تطبق على سعر بيع برميل البترول، وهناك نوعين من الضرائب البترولية حسب مراحل العملية الإنتاجية وهي:

– الضرائب المفروضة في مرحلة البحث، حيث وفي هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح ورغم ذلك توجد العديد من الدول تفرض على الشركات التي لها تصريح بالبحث دفع مجموعة من الضرائب للسماح لها بالاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، أو للاستغلال المستقبلي في حالة إكتشاف بئر ونميز هنا وجود ضريبتين هما ضريبة حق الدخول والتي تختلف قيمتها من بلد الى آخر وحتى داخل البلد من منطقة إلى أخرى، وضريبة حق الإيجار والتي يدفعها صاحب التصريح حسب المساحة المستفاد منها؛

– الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال، والتي تفرض في حالة إكتشاف آبار بعد منح تصريح الاستغلال وتتكون من حق الإيجار في مرحلة الاستغلال بالإضافة إلى الإتاوة والي تمس الإنتاج وقيمتها تتناسب معه طرديا كونها ضريبة على رقم الأعمال.

2.2 تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

تعتمد الجزائر بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات الأمر الذي يحدد مداخيلها وإيراداتها المحققة بناء على تجارتها الخارجية، كل ذلك يتم في سوق نفطية تتميز بعدم الاستقرار، الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر على السياسة الجبائية للجزائر، ويعتبر

[1]– القانون رقم 14–86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية رقم 35، المادة 34

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد فقط في قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث طالما ارتبط تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر بتطور أسعار البترول في السوق العالمية، فكل تغير في أسعار البترول يصاحبه تغير مواز في حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما يظهره الجدول التالي والذي يبين تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017 :

الجدول 1: تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية البترولية	720	840.6	916.4	836	862.2	899	916	973	970.2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية البترولية	1628.5	1835.8	1472.4	1561.5	1615.9	1577.7	1722.9	1682.5	**1545**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2001 إلى 2018 من تقارير وزارة المالية الجزائرية من الرابط التالي:

http://www.mf.gov.dz/rubriques/61/rapport.html.consulté le15/07/2019

يظهر لنا من خلال الجدول 1 أعلاه التقلبات الحادة والمتكررة التي تعرفها أسعار البترول والتي تظهر من خلال تغيرات حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن إيرادات الجزائر من الجباية البترولية بلغت 720 مليار دج سنة 2000 ثم بدأت في التزايد إلى أن وصلت الى أقصى مستوياتها سنة 2010 أين سجلت حصيلة الجبائية البترولية بقيمة 1835.8 مليار دج مع تسجيل سعر قياسي لبرميل النفط، وذلك بعد تعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية سنة 2008 وعودة النمو العالمي في

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

مختلف الدول الصناعية والذي أدى الى تزايد الطلب العالمي على البترول تنفيذا للسياسات النقدية والمالية للخروج من الأزمة مما ساعد في حدوث ارتفاع كبير في أسعار البترول، لتنخفض بعد ذلك سنة 2011 إلى 1472.4 مليار دج ثم ترتفع مجددا خلال سنتي 2012 و2013، ولكن مع بداية سنة 2014 ونتيجة لتراجع الطلب العالمي على البترول انخفضت حصيلة الجباية البترولية لتبلغ 1577.7 مليار دج لتشهد حالة من التحسن التدريجي مع مطلع 2015 لتعود مجددا إلى الانخفاض خلال سنتي 2016 و2017 والذي يظهر وجود تذبذب كبير في حصيلة الجباية البترولية في الجزائر نظرا لارتباطها بتغيرات أسعار البترول والتي تتأثر بشكل كبير بتغير مستويات الطلب العالمي استجابة لتغير مستويات نمو الاقتصاد العالمي، ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن التطورات المسجلة في حصيلة الجباية البترولية في الجزائر ناتجة عن التغيرات المستمرة في مستويات الطلب والعرض العالميين على البترول وبالتالي على أسعاره مما يظهر حساسية كبيرة لحصيلة الجباية البترولية إتجاه تقلبات أسعار البترول وهذا ما دفع الجزائر إلى إنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الموارد كصندوق سيادي من أجل الاستغلال الأمثل للفوائض المالية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

3.صندوق ضبط الموارد

أنشأ صندوق ضبط الموارد بقرار من الحكومة الجزائرية بموجب القانون رقم 02–2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لنفس السنة، وقد جاء هذا الصندوق كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة.

1.3 تعريف صندوق ضبط الموارد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان.[1]

وينتمي صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى صنف الصناديق الممولة من الفوائض المتأتية من صادرات المواد الأولية وبالتحديد عوائد الصادرات النفطية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مختلف التوازنات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى المتوسط لاسيما في أوقات الأزمات المالية وصدمات السوق النفطية التي تخضع غالبا لعوامل سوقية وغير سوقية.

أما تقنيا فيمكن اعتباره آلية لتجميع الموارد المالية الفائضة عن السعر الحسابي لبرميل النفط المقرر لتغطية نفقات الميزانية، أي فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية الذي يحسب على أساس الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، وقد تم اعتماد السعر المرجعي منذ إطلاقه على أساس 19 دولار للبرميل، لتتم مراجعته سنة 2008 حيث تم رفعه إلى 37 دولار للبرميل، ليتم رفعه مرة أخرى إلى حدود 50 دولار للبرميل منذ قانون المالية سنة 2017.[2]

[1]– نبيل بوفليح، حوكمة الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية في الجزائر– صندوق ضبط الموارد نموذجا– الملتقى الثاني الموسوم بمتطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 27 و28 فيفري 2018، جامعة البويرة، الجزائر ص3.

[2]– زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، سبتمبر 2018 ص 618 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن صندوق ضبط الموارد هو عبارة عن صندوق تديره الحكومة باعتباره حسابا للتخصيص الخاص (خارج الميزانية) لدى البنك المركزي بالعملة المحلية بهدف تحقيق التوازن المالي والاحتياط ضد انخفاض أسعار النفط.

32. دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد

تعود أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد من طرف الحكومة الجزائرية إلى مجموعتين من الدوافع الداخلية والخارجية وهي:[1]

– دوافع داخلية:

معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات والذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاثة مستويات هي: تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي، تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات، وتأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة، حيث أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات خارجية دورية على غرار أزمة 1986 وأزمة 2015 واللتان يرجع سببهما إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة والحفاظ على استقرار الميزانية العامة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

[1]– هاجر يحي، تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سانتياغو دراسة حالة صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي– النرويج– وصندوق ضبط الموارد– الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد 16، 2017 ص 265.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

– دوافع خارجية:

وتتمثل في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ورواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية.

3.3 أهداف إنشاء صندوق ضبط الموارد

يمكن حصر أهداف إنشاء صندوق ضبط الموارد فيما يلي:

– ضبط الفائض من إيرادات الجباية البترولية وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

– تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية؛

– تخفيض المديونية العمومية.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها وذلك بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ليمس هذا التعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كما يلي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الميزانية عن 740 مليار دينار جزائري، ويمكن إرجاع سبب هذه التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 الى أن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع لألفي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة عرفت بسياسة الإنعاش الاقتصادي حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال برنامجين تنمويين هما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي تم تطبيقه خلال الفترة 2005–2009.[1]

[1]– خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016/2015، ص 134–135.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

وتجدر الإشارة هنا إلى أن برامج الإنفاق على الميزانية قد تشكل صعوبات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق بالإضافة إلى تحديد أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق وأي منها ستتكفل به الميزانية، وبما أن صندوق ضبط الموارد يقع خارج نظم الميزانية القائمة فهذا سيجعله عرضة للإساءة في استخدام موارده.

وعلى اعتبار أن صندوق ضبط الموارد هو صندوق سيادي تظهر لنا أهمية إعطاء مفهوم للصناديق السيادية مع محاولة إظهار موقع صندوق ضبط الموارد الجزائري بالنسبة للصناديق السيادية العالمية وهذا ما سيتم التعرض له في العنصر التالي.

4.3 تعريف الصناديق السيادية:

توجد عدة تعاريف للصناديق السيادية حيث اهتمت عدة هيئات ومنظمات بتعريفها من بينها معهد صناديق الثروة السيادية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، صندوق النقد الدولي ... الخ ويمكن عرض تعريف هذا الأخير كما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشؤها لأغراض اقتصادية كلية وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، وتستخدم في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحوكمة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطيات وصناديق التنمية وصناديق الاحتياطيات غير المقترنة بالالتزامات التعاقدية الصريحة.[1]

[1]– مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صناديق الثروة السيادية المبادئ والممارسات المتعارف عليها، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2008، ص3.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

5.3 موقع صندوق ضبط الموارد من الصناديق السيادية الأخرى حسب حجم الأصول المدارة:

يمكن إظهار موقع صندوق ضبط الموارد الجزائري بالنسبة للصناديق السيادية الأخرى من خلال حجم الأصول المدارة لسنة 2015 من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول 2: موقع صندوق ضبط الموارد من الصناديق السيادية الأخرى حسب حجم الأصول المدارة

الترتيب	اسم الصندوق	موارد الصندوق	البلد	تاريخ الإنشاء	إجمالي الأصول (مليون دولار)
1	صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي	النفط	النرويج	2006	817.957
2	جهاز أبو ظبي للاستثمار	النفط	الإمارات العربية المتحدة	1976	773.000
3	شركة الصين للاستثمار	غير سلعي	الصين	2007	650.000
4	شركة سيف للاستثمار	غير سلعي	الصين	1997	567.900

[1]– هاجر يحي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

5	هيئة الاستثمار الكويتية	النفط	الكويت	1982	548000
6	مؤسسة النقد لهونغ كونغ	غير سلعي	هونغ كونغ	1993	414.661
7	مؤسسة الاستثمار الحكومي	غير سلعي	سنغافورة	1981	320.000
8	جهاز قطر للاستثمار	النفط	قطر	2005	304.000
9	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	غير سلعي	الصين	2000	247.866
10	تيماسيك القابضة	غير سلعي	سنغافورة	1974	160.674
11	مجلس أبو ظبي للاستثمار	النفط	الإمارات العربية المتحدة	2007	90.000
12	مؤسسة الاستثمار الكورية	غير سلعي	كوريا الجنوبية	2005	850.00
13	صندوق المستقبل	غير سلعي	أستراليا	2006	83.071
14	صندوق كازاخستان	النفط	كازاخستان	2008	78.000

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

	الوطني				
15	صندوق ضبط الموارد	النفط	الجزائر	2000	77.200

المصدر: (هاجر يحي، 2017، ص 257)

4. دراسة تحليلية لصندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000– 2017

صندوق ضبط الموارد هو صندوق سيادي محلي تم إنشاءه بغرض امتصاص فوائض القيمة للجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين الحصيلة الجبائية وفق سعر البترول المحدد في السوق والسعر المرجعي المقيد في الميزانية العامة للدولة، وهذا من أجل تحقيق هدفي تخفيض حجم الدين العام وتغطية عجز الميزانية وهما الاستخدامين اللذين سيظهران مدى فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية في الجزائر.

1.4 تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000– 2017

سجل صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في وضعيته منذ إنشاءه وخلال فترة الدراسة والتي يمكن إبرازها من خلال تحليل معطيات الجدول 3 والذي يظهر كل من إيرادات الصندوق من الجباية البترولية والتي تمثل فائض القيمة الناتج عن الفرق بين السعر السوقي للبترول والسعر المرجعي المعتمد في الميزانية العامة، مجموع موارد الصندوق، استخدامات موارد الصندوق ورصيد الصندوق في نهاية كل سنة، كل ذلك يبين وجود ارتباط كبير بين ملاءة الصندوق وحجم التطور الذي عرفته الإيرادات المتأتية من فائض الجباية البترولية وذلك خلال الفترة 2000–2017 :

الجدول 3: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000 – 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات	مجموع موارد	استخدامات	رصيد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

	الصندوق من الجباية البترولية	الصندوق	الصندوق	الصندوق
2000	453.237	453.237	221.1	232.137
2001	123.864	.356001	184.467	171.534
2002	26.504	198.038	.060170	27.978
2003	448.914	476.892	156	320.892
2004	623.499	944.391	222.703	721.688
2005	1368.836	209.524	247.838	1842.686
2006	1798	3640.686	709.641	2931.045
2007	1738.848	4669.893	145.4.363	3215.53
2008	2288.159	5503.689	1223.617	4280.072
2009	400.675	4680.747	364.282	4316.465
2010	1318.31	5634.775	791.939	4842.837
2011	2300.3	7143.137	1761.45	5381.687
2012	2535.3	7916.987	2283.236	5633.751
2013	2026.2	.9517659	2096.44	5563.511
2014	1810.3	.8117373	2965.7	4408.111
2015	550.6	.7114958	2886.5	2072.211
2016	90	.8112170	1119.6	1042.6
2017	131	.61173	1173.6	00

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2001 إلى 2018 من تقارير وزارة المالية الجزائرية من الرابط التالي:

http://www.mf.gov.dz/rubriques/61/rapport.html.consulté le15/07/2019

يتضح لنا من خلال الجدول 3 أعلاه تحسن الوضعية المالية للجزائر وتزايد أرصدة وموارد صندوق ضبط الموارد بشكل كبير في التسع سنوات الأولى منذ إنشاءه، حيث بلغت إيرادات الصندوق من الجباية البترولية 453.237 مليار دج سنة 2000 لتتزايد وتصل إلى 2288.159 مليار دج سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة، واعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول ب 19 دولار فقط للبرميل من جهة أخرى والذي تم اعتماده في قانون المالية لسنة 2000 على أساس متوسط سعر البرميل خلال الفترة 1990–1999، وهذا ما أدى إلى تسجيل زيادة في رصيد الصندوق من 232.137 مليار دج سنة 2000 إلى 4280.072 مليار دج سنة 2008 مع تسجيل انخفاضين في إيرادات الصندوق من الجباية البترولية سنتي 2001 و2002 لتصل إلى 26.504 مليار دج سنة 2002 كأقل إيراد محصل من الجباية البترولية منذ إنشاء الصندوق لينخفض بذلك رصيد الصندوق إلى أدنى مستوياته خلال هذه الفترة بمبلغ 27.978 مليار دج.

وقد تم تسجيل تراجع في إيرادات الصندوق من الجباية البترولية سنة 2009 بسبب تراجع أسعار البترول من جهة نظرا لمرور الاقتصاد العالمي بأزمة مالية أدت إلى انخفاض مستويات الطلب العالمي على البترول، وإلى اعتماد سعر مرجعي جديد لبرميل البترول في قانون المالية قدر ب37 دولار للبرميل من جهة أخرى والذي أدى إلى تقلص فائض الجباية البترولية الموجه إلى صندوق ضبط الموارد، لتعود بعد ذلك إيرادات الصندوق من الجباية البترولية إلى الارتفاع بداية من سنة 2010 لتصل إلى أقصى حد لها خلال فترة الدراسة وذلك سنة 2012 مسجلة مبلغ 2535.3 مليار دج، ليسجل معها الصندوق أكبر

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

رصيد بلغ نهاية سنة 2012 مبلغ 5633.751 مليار دج لتبدأ بعد ذلك سلسلة الانخفاضات المتتالية في إيرادات الصندوق من حصيلة الجباية البترولية وحدوث تراجع كبير في مجموع موارد الصندوق، وذلك مع الزيادة الحاصلة استخدامات الصندوق بسبب المبالغ الضخمة المبرمجة لتغطية النفقات العامة والتي لم تراع انخفاض موارد الصندوق المتأتية من حصيلة الجباية البترولية، كل هذا أدى إلى نضوب موارد الصندوق بداية من سنة 2017.

إن وضعية صندوق ضبط الموارد خلال فترة الدراسة أظهرت لنا ما يلي:

– صندوق ضبط الموارد لعب دور صندوق ادخار تسحب منه الأموال فقط للتسديدات وهذا ما أدى إلى تدهور رصيده خاصة بعد تراجع أسعار البترول ورفع السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية؛

– يعتمد صندوق ضبط الموارد في موارده على فائض الجباية البترولية بنسبة 100%؛

– جميع استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد لم تضمن للصندوق تحقيق موارد جديدة وهذا ما هدد إمكانية استمرار الصندوق في تحقيق أهدافه المسطرة.

وهنا يتبين لنا أن استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد اقتصرت على تخفيض حجم الدين العام وتمويل عجز الميزانية.

2.4 دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية خلال الفترة 2000– 2017

من المعروف أن الجزائر عانت من أزمة مديونية كبيرة بداية من سنة 1986 بعد انخفاض أسعار البترول والتي استمرت آثارها طيلة سنوات التسعينات مع قيام الجزائر بمحاولات الإصلاح الذاتي للاقتصاد الوطني والتي عرفت الفشل مما دفعها إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وقبول شروط إعادة جدولة الديون، كل هذا أدى إلى

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

المزيد من الاختلال في التوازنات المالية لتستعيد الجزائر بعد ذلك وبداية من سنة 2000 قدرتها على تسديد ديونها الداخلية والخارجية معتمدة في ذلك على موارد صندوق ضبط الموارد وهذا ما يبينه الجدول 4 من خلال عرض كل من حجم الدين العام، الدين العام الخارجي، الدين العام الداخلي، مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العام ونسبة مساهمة الصندوق في تسديد الدين العام خلال الفترة 2000–2017 :

الجدول 4: دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية خلال الفترة 2000 – 2017 **الوحدة: مليار دج**

السنوات	الدين العام الخارجي	الدين العام الداخلي	الدين العام	مساهمة الصندوق في تسديد الدين العام	نسبة مساهمة الصندوق في تسديد الدين العام
2000	1020.9	1529.475	2552.375	221.1	%8.66
2001	999.4	1357.5	2356.9	1844.67	%7.82
2002	980.5	1095.54	2076.04	170.06	%8.19
2003	982.2	1116.983	2099.183	156	%7.43
2004	1000	1012.35	201.35	222.703	%11.06
2005	1094.3	868.493	1962.793	247.838	%12.62
2006	1779.7	65.930	1845.603	618.111	%33.49
2007	1044.1	68.4	1112.5	314.452	%28.26
2008	734	34.493	768.493	465.437	%60.56
2009	808.8	36.248	845.048	0	0

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

2010	1099.2	35.64	1134.84	0	0
2011	1216.4	35.085	1251.485	0	0
2012	1312.2	30.188	1342.388	0	0
2013	1171.7	28.088	1199.788	0	0
2014	0	0	0	0	0
2015	0	0	0	0	0
2016	102.84	102.084	557.832	0	0
2017	99.530	5024.93	5123.623	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2001 إلى 2018 من تقارير وزارة المالية الجزائرية من الرابط التالي:

http://www.mf.gov.dz/rubriques/61/rapport.html.consulté le15/07/2019

يلاحظ من خلال الجدول 4 أعلاه تراجع حجم الدين العام في الجزائر من 2552.375 مليار دج سنة 2000 الى 768.493 مليار دج سنة 2008، وهذا راجع إلى استخدام الحكومة لصندوق ضبط الموارد على نطاق واسع في تسديد الدين العام سواء كان داخليا أو خارجيا، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصندوق في تسديد الدين العام من 8.66% سنة 2000 الى 60.56% سنة 2008 وهي آخر سنة يستعمل فيها الصندوق في تسديد الديون رغم وجود الاقتصاد الجزائري في حالة مديونية، وذلك لأن صندوق ضبط الموارد ساهم بشكل كبير في تخفيض حجم الدين العام من مستويات كبيرة إلى منخفضة وهذا ما نتج عنه قدرة الدولة على مواصلة تسديد ديونها بعيدا عن أموال الصندوق لتلجأ إلى طرق تمويل أخرى، وهنا يظهر الدور الكبير لصندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية خاصة في الفترات التي شهدت فيها أسعار البترول ارتفاعات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

قياسية، لكن ما ينقص من فعالية صندوق ضبط الموارد على مستوى تخفيض حجم المديونية هو عدم وجود أية مساهمة للصندوق منذ سنة 2009 إلى سنة 2017 في تسديد الديون رغم الارتفاعات الكبيرة في حجم الدين العام المسجلة بداية من 2010 حتى سنة 2017، والذي يعني وجود استخدامات أخرى لموارد الصندوق تمثلت أساسا في اقتطاعات كبيرة من موارده لمواجهة إتساع حجم العجز في الميزانية العامة.

يمكن الإشارة هنا الى أنه لا يمكن إغفال الدور الكبير لصندوق ضبط الموارد في تقليص حجم الدين العام سواء كان داخليا أو خارجيا خاصة في الفترات التي شهد فيها سعر البترول ارتفاعا كبيرا، غير أن ما يظهر عدم فعالية هذا الصندوق هو عدم قدرته على مواجهة الصدمات السلبية التي واجهت الاقتصاد الجزائري، والتي كان فيها صندوق ضبط الموارد الوجهة الأولى للتخفيف من حدة الآثار السلبية لتلك الصدمات من خلال الاستغلال المفرط لموارده التي انخفضت الى أدنى مستوياتها.

3.4 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة 2000– 2017

يعبر عجز الميزانية عن قصور الإيرادات المحصلة من طرف الدولة في تسديد النفقات العامة أي أنه الفرق السلبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فتحتاج بذلك الدولة إلى أموال لتغطية هذا العجز بطرق مختلفة من بينها اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد، ولتحديد الدور الذي قام به الصندوق في تمويل عجز الميزانية سنقوم بدراسة تحليلية لمعطيات الجدول 5 الذي يعرض كل من السعر المرجعي للبترول المعتمد في قوانين المالية والذي تغير خلال سنوات الدراسة، الإيرادات العامة خارج الصندوق (المحسوبة بالسعر المرجعي للبترول)، النفقات العامة، رصيد الميزانية العامة في نهاية كل سنة، العجز

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

المغطى من طرف صندوق ضبط الموارد ونسبة مساهمة الصندوق في تغطية عجز الميزانية خلال الفترة 2000– 2017 :

الجدول 5: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2000 – 2017 **الوحدة: مليار دج**

السنوات	السعر المرجعي للبترول بالدولار	الإيرادات العامة خارج الصندوق(بالسعر المرجعي)	النفقات العامة	رصيد الميزانية	العجز المغطى من طرف الصندوق	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز
2000	19	1124	1178.09	–54.09	0	0
2001	19	1376	1320.93	55.07	0	0
2002	19	1386	1428.5	–42.5	0	0
2003	19	1373	1676.4	–303.4	0	0
2004	19	1520	1869.7	–349.7	0	0
2005	19	462.3	2055.7	–1593.4	0	0
2006	19	793.4	2529.2	–1735.8	91.53	5.27%
2007	19	1587	3153.2	–1566.2	532	%33.96
2008	37	1674	4191	–2517	758.2	%30.12
2009	37	3096	4246.6	–1150.6	364.3	%31.66
2010	37	2444	4466.9	–2022.9	791.9	%39.14
2011	37	2846	5853.6	–3007.6	1761	%58.55
2012	37	3560	7058.1	–3498.1	2283	%65.26

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

2013	37	3784	6024.2	–2240.2	2132	%95.17
2014	37	3759	6995.7	–3236.7	2966	%91.63
2015	37	3483	7656.3	–4173.3	2887	%69.17
2016	37	5532	7984.1	–2452.1	1804	%73.56
2017	50	5421	8246.5	–2825.5	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2001 إلى 2018 من تقارير وزارة المالية الجزائرية من الرابط التالي:

http://www.mf.gov.dz/rubriques/61/rapport.html.consulté le15/07/2019

من خلال الجدول 5 أعلاه يمكن ملاحظة أن صندوق ضبط الموارد بدأ استخدامه لتمويل عجز الميزانية العامة بداية سنة 2006، حيث أقرت المادة 25 من قانون المالية التكميلي لنفس السنة بإمكانية اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد لسد العجز في الميزانية العامة، وقد كانت عملية تغطية العجز في الميزانية قبل سنة 2006 تتم بالاعتماد على مصادر تمويلية أخرى متمثلة في التمويل البنكي عن طريق الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، التمويل غير البنكي عن طريق إصدار سندات الخزينة العمومية وطرحها للاكتتاب العام، وأخيرا عن طريق التمويل الخارجي من خلال عمليات الاقتراض من الخارج، ويرجع عدم استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الميزانية قبل سنة 2006 إلى رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط في تمويل العجز الذي يحدث بسبب انهيار أسعار البترول تحت المستوى المرجعي، وما يلاحظ من خلال الجدول تسجيل عجز دائم في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة ماعدا الفائض الوحيد المحقق سنة 2001 بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي إنعكس إيجابيا في زيادة الإيرادات الجبائية، ليبدأ التزايد في حجم العجز بداية من سنة 2002 بسبب تطبيق الحكومة لسياسة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 –2009 مما أدى إلى حدوث توسع كبير في النفقات العامة، حيث قفزت نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية من 5.27% سنة 2006 الى 95.17% سنة 2013 والتي تعتبر أكبر نسبة مساهمة من طرف الصندوق، كما يلاحظ وجود إفراط كبير في استخدام موارد الصندوق وتدخله بشكل كبير في تغطية عجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة بالرغم من تطبيق الحكومة لبعض الإجراءات التقشفية مما أدى إلى استنزاف موارد الصندوق وبداية البحث عن مصادر جديدة قديمة لتغطية عجز الميزانية والمتمثلة أساسا في عمليات التمويل غير التقليدي بالاعتماد على الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا التحليل هو رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انخفاض أسعار البترول عن السعر المرجعي المعتمد في الميزانية وهذا ما فسره عدم اللجوء إلى استخدام موارد الصندوق في تمويل العجز حتى سنة 2006، كما أن الارتفاع الكبير في نسبة مساهمة الصندوق في تغطية عجز الميزانية كان سببه ارتفاع حجم النفقات العامة المرتبط بالسياسة التوسعية التي تبنتها الحكومة والذي شجعها في ذلك ارتفاع أسعار البترول، كما يمكن الإشارة الى أن اللجوء الى صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز في الميزانية العامة في ظل انخفاض أسعار البترول هو إجراء قصير الأجل يمكن الدولة من التعايش مع هذا الانخفاض لفترة قصيرة فقط، لذلك ينبغي عليها إيجاد حلول وبدائل جديدة لتنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن ريع البترول وذلك من خلال توظيف حصيلة الجباية البترولية بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تستهدف النهوض بمختلف القطاعات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

الاقتصادية وهذا ما يضمن تحقيق موارد جديدة للميزانية الأمر الذي يجنبها الضغوط الكبيرة التي قد تحصل بسبب انخفاض أسعار البترول.

5. تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد (تحليل نتائج الدراسة)

من خلال تحليل نتائج الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من النقاط والتي يمكن أن نقيم بها فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية من خلال فعالية صندوق ضبط الموارد والتي يمكن عرضها فيماي لي:

– يعتبر قرار إنشاء صندوق ضبط الموارد كصندوق سيادي جزائري قرارا إيجابيا لامتصاص فوائض القيمة للجباية البترولية على غرار قيام مختلف الدول بإنشاء صندوق سيادي خاص بها يتعامل مع الفوائض المالية الموجودة، وقد سمح هذا الصندوق بضبط الإيرادات في الميزانية العامة عند إعداد قوانين المالية وفق سعر مرجعي محدد لبرميل البترول؛

– هناك مساهمة كبيرة لهذا الصندوق في تخفيض حجم المديونية (الدين الداخلي والدين الخارجي) وبالرغم من ذلك تظهر وبشكل كبير محدودية هذا الصندوق في مواجهة الصدمات السلبية التي تواجه الاقتصاد الوطني؛

– ساهم صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية بشكل كبير حيث كانت الميزانية تحقق أرصدة مالية سالبة طيلة فترة الدراسة رغم الإيرادات النفطية الكبيرة المحققة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وبالرغم من ذلك تظهر محدودية الصندوق في الاستمرار في المساهمة في تمويل عجز الميزانية العامة بسبب أن موارد الصندوق متقلبة وغير دائمة؛

– اقتصار موارد الصندوق فقط على حصيلة الجباية البترولية وهذا ما لا يضمن استمراريته؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

– الاعتماد المفرط على موارد الصندوق فقط في مواجهة عجز الميزانية العامة على الرغم من تناقص رصيده في السنوات الأخيرة أدى إلى استنزاف موارده وعدم ضمان حق الأجيال القادمة من حصيلة الجباية البترولية.

6. الخاتمـــة:

يعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر عن رغبة السلطات في الاستغلال الأمثل للفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية الناتجة عن الاتجاهات الإيجابية للأسعار في السوق النفطية، ولمواجهة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول واستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني وضمان حقوق الأجيال القادمة، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تلعب فيه الجباية البترولية دورا كبيرا في استقرار الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية، ومن خلال دراسة وضعية ودور صندوق ضبط الموارد في توظيف حصيلة الجباية البترولية تم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

– إثبات صحة الفرضية الأولى حيث ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم الدين العام كهدف أنشأ من أجله في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2008، فتراجع المديونية في هذه الفترة طبقا لتحليل المعطيات السابقة يثبت المساهمة الفعالة للصندوق في تخفيضها؛

– إثبات صحة الفرضية الثانية حيث أن مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة كان بمعدلات كبيرة بداية من سنة 2006 ما يثبت دوره الكبير في المحافظة على استقرار وضعيتها؛

– نفي صحة الفرضية الثالثة حيث أن صندوق ضبط الموارد كان يعتبر مجرد صندوق ادخار، و لم يستطع زيادة موارده من توظيفات الجباية البترولية الممول الوحيد له، لعدم تمكنه من خلق أدوات توظيف جديدة لرأسماله، وهذا ناتج عن غياب

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

استخدامات لموارد الصندوق في التوظيفات المذرة للأرباح نتيجة انعدام سوق مالي مشجع على الاستثمار، فكان دوره فقط تسديد الديون وتغطية العجز مما أثر سلبا على المدخرات المالية التي هي حق للأجيال القادمة، وهذا ما يثبت سوء تسيير فائض قيمة الجباية البترولية الموجود في الصندوق.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة فصل صندوق ضبط الموارد عن الخزينة العمومية، وتحويله من مجرد حساب إلى هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلالية عن وزارة المالية؛

– تحويل صندوق ضبط الموارد من أداة لضبط الميزانية إلى أداة مستدامة تحافظ على ثروة الأجيال القادمة من خلال استثمار موارده في الأسواق العالمية؛

– العمل على تقليل اعتماد الميزانية العامة على إيرادات الجباية البترولية، من خلال ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة تعالج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتقلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات؛

– زيادة شفافية الصندوق وضرورة إشراك البرلمان والرأي العام في مراقبة تسيير الحكومة لأموال هذا الصندوق، وذلك للتقليل من العوائق التي تحول دون رفع كفاءته وفعاليته في نقل منافع حصيلة الجباية البترولية بصورة آمنة للأجيال القادمة ودون التضييق على الأجيال الحالية.

7. قائمة المراجع

1– مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001–2014، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، 2015/2014؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1480–1506 تاريخ النشر:05–08–2020

2- كريم هندي، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008؛

3- القانون رقم 14-86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية رقم 35، المادة 34 من الرابط التالي:

http://www.joradp.dz consulté le10/07/2019

4- نبيل بوفليح، حوكمة الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية في الجزائر- صندوق ضبط الموارد نموذجا- الملتقى الثاني الموسوم بمتطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 27 و28 فيفري 2018، جامعة البويرة، الجزائر؛

5- زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، سبتمبر 2018؛

6- هاجر يحي، تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سانتياغو دراسة حالة صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي- النرويج- وصندوق ضبط الموارد- الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد 16، 2017؛

7- خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016/2015؛

8- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صناديق الثروة السيادية المبادئ والممارسات المتعارف عليها، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2008؛

9- قوانين المالية للسنوات من 2001 إلى 2018 اعتمادا على تقارير وزارة المالية الجزائرية من الرابط التالي:

http://www.mf.gov.dz/rubriques/61/rapport.html.consulté le15/07/2019